



الاحتلال يعتقل (516) فلسطينياً

خلال آب/ أغسطس 2016

تقرير شهري مشترك حول اعتقالات قوات

الاحتلال الإسرائيلي في صفوف

الفلسطينيين



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر آب/ أغسطس 2016، (516) مواطناً من محافظات الضفة وغزة، بينهم (73) طفلاً، وعشرة أسيرات بينهم فتاتين قاصرتين.

يستعرض هذا التقرير المشترك والصادر عن المؤسسات الأربع (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى والمحررين)، توثيق لأوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال والانتهاكات التي تمارس بحقهم، وأوضحت المؤسسات أنه بذلك يرتفع عدد المواطنين الذين جرى اعتقالهم منذ بداية الهبة الشعبية في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ إلى (6900) مواطناً.

ووثقت المؤسسات في التقرير المشترك والذي يصدر عنها شهرياً (143) حالة اعتقال في مدينة القدس، تليها محافظة الخليل بـ(100) حالة اعتقال، وبيت لحم بـ(57) حالة، وجنين بـ(51) حالة، فيما اعتقل من محافظة رام الله والبيرة (37) مواطناً، و(35) من نابلس، و(34) من محافظة طولكرم، و(18) من قلقيلية، علاوة على تسعة من طوباس، وخمسة من أريحا، وأربعة من سلفيت.

ووصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى (7000) أسير، بينهم (56) أسيرة، منهن (13) فتاة قاصر، بينما وصل عدد الأطفال إلى نحو (340)، يقعون في سجن "مجدو" و"عوفر"، فيما صدر (159) أمر اعتقال إداري بينها (52) أمراً جديداً.

قوات الاحتلال تواصل سياسة الاعتقال التعسفي في قطاع غزة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل منظم سياسة الاعتقال التعسفي بحق السكان المدنيين في قطاع غزة، ودون أي اكرات بقواعد القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، ولا سيما في عدم اتباع الإجراءات القانونية السليمة في القبض والتوقيف، علاوة على انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة التي نصت عليها جملة من المواثيق والاتفاقيات الدولية، حيث يحرم المعتقلون الفلسطينيون من حقهم في الاطلاع على المعلومات الخاصة بهم، وتحديداً في التعرف على أسباب الاعتقال، ومن حقهم في الاستعانة بمحامٍ قبل المحاكمة -حيث تصل فترات المنع في قانون دولة الاحتلال إلى أكثر من (21) يوماً، وكذلك تحريمهم من حقهم في التواصل مع العالم الخارجي وخاصة في تمكين المحتجز من إبلاغ شخص ثالث بالاعتقال والاحتجاز.

كما يستخدم جنود الاحتلال القوة المفرطة أثناء عمليات الاعتقال، كالتى يتعرض لها الصيادون في عرض البحر من إطلاق نار كثيف، في مخالفة واضحة لمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لعام 1979، بالإضافة إلى ضروب التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة.

وعلى هذا الصعيد رصدت المؤسسات وقوع (9) حوادث أسفرت عن اعتقال (23) مواطناً في شهر آب، من بينهم (17) جرى اعتقالهم في عرض البحر، و(2) من معبر بيت حانون "إيرز" هم تاجر ومرافق مريض، وكذلك (4) لدى اقترابهم من حدود الفصل الشرقية مع قطاع غزة.

الإضرابات الفردية والجماعية التي نفذها الأسرى في سجون الاحتلال

يستمر ثلاثة أسرى بإضرابات عن الطعام ضد اعتقالهم الإداري، وهم: الشقيقان محمد ومحمود البلبول، إذ بدأ الأسير محمود إضرابه منذ الرابع من تمّوز الماضي، ومحمد منذ السابع من تمّوز الماضي، وهما محتجزان في المستشفيات المدنية الإسرائيلية "أساف هروفيه" و"ولفسون"، كذلك يواصل الأسير مالك القاضي إضرابه المفتوح ضد اعتقاله الإداري منذ تاريخ 15 تمّوز الماضي، وهو محتجز في مستشفى "ولفسون" الإسرائيلي.

ونفّذ الأسرى في سجون الاحتلال إضرابات مفتوحة عن الطعام في شهر آب لأسباب مختلفة، أهمها الاعتقال الإداري، وكان أبرزها إضراب الأسير بلال كايد الذي استمر لـ(71) يوماً، رفضاً لتحويله للاعتقال الإداري بعد قضاء مدة محكوميته البالغة (14 عاماً ونصف)، وانتهى إضرابه باتفاق يقضي بالإفراج عنه في تاريخ 12 ديسمبر المقبل.

وخاض الأسير عياد الهريمي إضراباً عن الطعام ضد اعتقاله الإداري استمر مدة (47) يوماً، وانتهى بتحديد سقف اعتقاله الإداري، كما وخاض الأسير عمر نزال إضراباً عن الطعام ضد اعتقاله الإداري واستمر مدة (18) يوماً، وعلّقه إلى حين عقد جلسة الاستئناف، أما الأسير وليد مسالمة والمحكوم بالسجن المؤبد فقد خاض إضراباً عن الطعام استمر لـ(37) يوماً، ضد استمرار سلطات الاحتلال بعزله، وانتهى باتفاق يقضي بنقله إلى سجن "ريمون" وإنهاء عزله بعد ثلاثة شهور.

وعلى صعيد آخر خاض أربعة أسرى إضراباً استمر نحو (19) يوماً وهم كل من: زياد البزار، أحمد البرغوثي، محمود سراحنة وأمين كميل، وذلك ضد قرار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقليص الزيارات من زيارتين شهرياً إلى زيارة واحدة، وانتهى بعد تلقّيمهم وعوداً وتحركات جادة لإعادة زيارتهم بشكل منتظم كما كانت عليه.

بالمقابل خاض الأسرى إضرابات جماعية أبرزها الإضراب التضامني الذي خاضه أسرى الجبهة الشعبية مع الأسير بلال كايد، والذي نفّذ على دفعات متتالية في معظم السجون.

كما وخاض العشرات من أسرى حركة حماس إضراباً عن الطعام استمرّ عدة أيام احتجاجاً على العقوبات الجماعية، وسياسة التفتيشات التكتيلية التي تنفذها قوات القمع بحقهم، علاوة على عمليات النقل التعسفية التي نفذتها إدارة سجون الاحتلال بحق عدد من الأسرى.

العقوبات التي فرضت على الأسرى بسبب تضامنهم مع الأسرى المضربين

منذ دخول الأسير بلال كايد في إضرابه المفتوح عن الطعام في تاريخ 15 حزيران 2016، شرع عدد من أسرى الجبهة الشعبية في الدخول في خطوات تضامنية على شكل دفعات متتالية إسناداً لمطلب الأسير كايد، والمتمثل في رفضه لتحويله للاعتقال الإداري، ومقابل هذه الخطوات شرعت إدارة مصلحة السجون في فرض جملة من العقوبات على الأسرى المتضامنين، وهي: الحرمان من زيارة العائلة، فرض غرامات مالية على الأسرى المتضامنين، تقليص مبلغ الكانتينا من 1200 شيكل إلى 600 شيكل، عزل الأسرى الذين شرعوا في خطوة الإضراب عن الطعام، التنقلات بين عدد من قيادة الحركة الأسيرة ونقلها بشكل

تعسفي من سجن إلى آخر، إغلاق الأقسام بالكامل على الأسرى المتضامنين وتحويلها لزنابزين إضافة إلى التفتيشات المتكررة من قبل الوحدات الخاصة التي كانت تقتحم الأقسام وتقوم بممارسة التنكيل بالأسرى المتضامنين .

ومن خلال زيارة المحاميين للأسرى في سجن جلبوع بعد تعليق إضرابهم أكد الأسرى على أنهم تعرضوا لجملة من الممارسات القمعية لدخولهم في إضراب عن الطعام لمدة (21) يوماً تضامناً وإسناداً للأسرى المضربين، فقد تم حرمانهم من زيارة المحامين أثناء إضرابهم، وحرمانهم من زيارة العائلة لمدة شهرين، وإغلاق حساباتهم في الكانتينا، كما وتم نقل وعزل عدد من الأسرى المضربين لسجون أخرى، إضافة إلى التفتيشات اليومية التي كانت تمارسها وحدة "اليماز" من أجل إرهاق الأسرى المضربين عن الطعام والتي كانت تمارس التفتيش بطريقة قمعية واستنزافية .

وأوضح التقرير إلى أن جزءاً من هذه العقوبات ما زالت مفروضة على عدد من أسرى الجبهة الشعبية حتى بعد إنهاء الأسير كايد لإضرابه، لذلك تقوم بعض السجون اليوم في إرجاع وجبات ليومين في الأسبوع احتجاجاً على استمرار العقوبات بحقهم ومقابلها يتعرّض الأسرى لمضايقات تتمثل في إغلاق الأقسام والتفتيشات المتكررة من قبل الوحدات الخاصة .

أكثر من (200) حالة اعتقال منذ أكتوبر الماضي على خلفية المنشورات على "فيس بوك"

تفيد دراسات المؤسسات العاملة في شؤون الأسرى، إلى أن سياسة ملاحقة الفلسطينيين واعتقالهم على خلفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديدًا منشورات "الفيس بوك"، تتزايد باستمرار لا سيما في القدس وباستهداف فئتي الأطفال والشباب، حيث وصلت عدد حالات الاعتقال على هذه الخلفية إلى أكثر من (200) حالة منذ أكتوبر 2015 وحتى نهاية آب 2016.

إحدى العقوبات - الحرمان من استخدام الانترنت مدى الحياة

قبل عدة أشهر، اقتحمت القوات الخاصة الإسرائيلية منزل الطفلة تمارا أبو لبن في القدس المحتلة، والتي تبلغ من العمر (15) عاماً واعتقلتها، وأوقفت والدها على ذمة التحقيق وأحيل للمحاكمة، واستمر اعتقال أبو لبن لخمسة أيام، ثم أحيلت للحبس المنزلي وغرمت بمبلغ أربعة آلاف دولار وصدر بحقها قرار بالحرمان من استخدام الانترنت مدى الحياة، وذلك على خلفية منشور دُونته وكتبت فيه كلمة "سامحوني".